التيار العراقي الديمقراطي المستقل وأزمة المعارضة العراقية

تمضخت حرب الخليج الثانية بنتائج لم تكن محسوبة، وذلك بخسارة العراق للحرب دون ان يخسر النظام الحكم.

توقع المراقبون نهاية صدام حسين مع نهاية الحرب، وسعت دمشق بالتعاون مع الرياض الى عقد مؤتمر عام للمعارضة العراقية في بيروت في آذار 1991، كخطوة لطرح البديل السياسي لنظام صدام حسين في بغداد. ولكن سرعان ما تلاشت هذه الامال، عندما فشلت الانتفاضة الشعبية في جنوب العراق وشماله، وتناقضت المصالح والرؤى السياسية لدول الجوار الاقليمي بشأن مستقبل العراق.

شهدت ساحة العمل السياسي العراقي المعارض نشاطا محموما خلال السنوات الثلاث الماضية، اختلط به العامل الذاتي بالمصالح الاقليمية والدولية، وتكاثرت التنظيمات العراقية، منها من صمد ومنها من تلاشى او لم يبق منها سوى الاسم واخرين اصابتهم لعنة الانشطار، لتتم بذلك عملية فرز سياسي لهذه القوى ضمن محاور او تيارات واضحة المعالم وهي :

- المؤتمر الوطني العراقي الموحد: تبلور هذا المحور في اجتماعات اربيل-صلاح الدين في تشرين الاول 1992، بعد ان سبقه مؤتمر فيينا (حزيران 1991). يضم هذا المحور اساسا التيار الكردي العراقي المتمثل بالجبهة الكردستانية، والقوى الاسلامية الشيعية، المتمثلة بالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بزعامة السيد باقر الحكيم وحزب الدعوة الاسلامية، ولعب تيار سياسي عراقي علماني محافظ ممثلاً بالدكتور احمد الجلبي دور الوسيط في خلق هذه التركيبة استنادا الى دعم الغرب والولايات المتحدة، وانضم العديد من القوى والتنظيمات والشخصيات المستقلة الى هذا الاطار من خلال تحالفاتها مع الاكراد او الاسلاميين او المحافظين العلمانيين، اضافة الى الحزب الشيوعي. واستند هذا التحالف الى دعم الغرب وبالذات الولايات المتحدة الامريكية التي اعترفت به وتبنته كاطار للمعارضة العراقية.

- لجنة تنسيق العمل القومي الديمقراطي : شكلت هذه اللجنة في اوائل عام 1993 من تحالف قوى عراقية من التيار القومي العربي المتحالف مع سوريا، وابرزها جناح البعث العراقي المتحالف مع سوريا، اضافة الى شخصيات عراقية مستقلة. سعت هذه اللجنة الى استقطاب التيار القومي العربي في العراق، واتخذت موقفا معاديا من المؤتمر الوطني العراقي الموحد، يعكس تحفظا سوريا على اتجاهات المؤتمر السياسية العربية والاقليمية والدولية.

- الخط السعودي في المعارضة العراقية: ان التحرك السعودي في صفوف العراقيين جاء بعد غزو الكويت، فاتجهت اولاً الى عناصر عراقية سياسية مقيمة او لاجئة في السعودية منذ سنوات، كما توجهت الى عناصر اخرى خارج السعودية وبالذات في بريطانيا.

ودفعت الرياض بعناصرها للمساهمة في مؤتمر بيروت للمعارضة، الى حد انها استخدمت نفوذها للضغط على سوريا لاشراكهم، وهكذا كانت مشاركة المجلس العراقي الحر، وتجمع الوفاق العراقي في لجنة العمل المشترك الموسعة التي حضرت الى مؤتمر بيروت.

كان لأنتفاضة آذار 1991 في جنوب وشمال العراق اثرها الكبير في بلورة تفكير الرياض، حيث تجسد امام السعودية خطر الهيمنة الشيعية وبالذات الاسلامية على السلطة في العراق وهو امر لا تريده بل وتخشاه الرياض، مما جعل من تبني خط سياسي عراقي ذا لون سني ضرورة سياسية تحسبا للمستبقل، وفي الوقت الذي لم تعاد الرياض المؤتمر الموحد علناً، الا انها تبنت تنظيمات مصنعة حديثا وشخصيات سياسية ذات لون خاص للوقوف بوجه المؤتمر.

- القوى الاسلامية الشيعية: ان هذه القوى وبالذات المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة الاسلامية من اوائل القوى المعارضة للحكم البعثي في العراق، وتحالف هذا التيار مع ايران في حربها مع العراق. حاولت طهران توحيد هذا التيار من خلال صيغة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.

وجاءت حرب الخليج الثانية لتفتح الابواب لهذا التيار بأمل مساهمته في اسقاط صدام، فكانت زيارة قادة هذا التيار للسعودية والكويت فاتحة للتعاون مع الدول الخليجية، علما ان علاقة هذا التيار بسوريا قديمة بحكم التحالف السوري الايراني.

شارك هذا التيار في التحضير لمؤتمر فيينا وفيما بعد مؤتمر اربيل الذي تمخض عنه المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وارتضى التيار الاسلامي دوراً اقل مما هو يعتقده لنفسه ثقة بان الشارع العراقي هو الذي سيحسم دور هذا التيار بعد سقوط نظام صدام. ولكن بتراجع الامل بسقوط صدام على يد المؤتمر الموحد المتحالف مع امريكا تراجعت بعض القوى الاسلامية عن تحالفها الكامل مع المؤتمر فجاء انسحاب حزب الدعوة الاسلامية من المؤتمر العراقي الموحد.

حول الاسباب التي تعيق ظهور التيار العراقي الديمقراطي المستقل

واضح من استعراض الخارطة السياسية للمعارضة العراقية، غياب التيار العراقي الديمقراطي المستقل ويمكن وباختصار ذكر بعض الاسباب والعوامل وراء تلكؤ ظهور التيار العراقي الديمقراطي المستقل، واذكر منها :

- الطبيعة الدكتاتورية والارهابية للنظام العراقي حالت دون قيام تنظيمات عراقية معارضة على ارض الوطن، وحكمت على المعارضة بالهجرة للخارج وبالتالي خضوعها لاعتبارات اللجوء واحكام الدول المضيفة.

- التحالفات التي استطاع النظام عقدها مع العديد من الدول وبالذات الخليجية وتركيا، حالت دون فسح المجال لنشاط عراقي معارض على ارضيها قبل غزو الكويت.

- ان أغراء التعاون مع الدول، بما يمنحه من امتيازات امنية ومالية وغيرها، اسقط بيد الكثير من العناصر العراقية المعارضة فاستطاعت التنظيمات ذات القدرة المالية المدعومة من انظمة ودول من استقطاب بعض العناصر العراقية التي تعاني من حياة اللجوء والتشرد.

- دفع الاعتقاد السائد بعد الحرب بقرب سقوط النظام، الكثير من العناصر الانتهازية للاستعجال بركوب قطار المعارضة بامل المشاركة في الغنائم، التي سرعان ما دب الخلاف بينها.

- فقدان التقاليد الديمقراطية السياسية في التراث الحزبي والسياسي العراقي المعاصر، وان سنوات ما بعد ثورة 1958 كرست صراع الايديولوجيات وسياسة الألغاء للرأي الآخر باسم امتلاك الحقيقة المغلفة بشعارات براقة ولكنها زائفة، مما كرس الانقلاب العسكري كوسيلة تغيير والحزب الواحد والدكتاتورية الفردية كاسلوب للحكم. والعديد من تيارات المعارضة اليوم هي امتداد لتلك الاحزاب والايديولوجيات الاحادية الجانب، ونظرة واحدة لأسلوبها في التعامل مع بعضها البعض يؤكد عدم استفادتها من دورس الماضي.

- ان سرعة الاحداث التي فرضها غزو الكويت، دفعت دول التحالف الغربي للبحث عن اشخاص وتنظيمات اغدقت عليها المال لتبرزها كمعارضة شعبية لصدام، وذلك كجهد مواز للعمل العسكري المرتقب ضد العراق. واستخدم الغرب هذه العناصر في حملته الاعلامية لتبرير ضرب العراق. ان هذه الدول كانت تريد اصوات متعاونة بدون قيد او مناقشة وليس الى شريك سياسي عراقي له حق المناقشة والمشاركة في القرار. الامر الذي نمى الانتهازية العراقية على حساب القوى والعناصر ذات الارادة الوطنية المستقلة. وهذا يفسر ما كتبه رئيس تحرير جريدة الحياة، جهاد الخازن، بتاريخ 14 آكتوبر 1993:

(هل "معارض" بالعربية هي مرادف "عميل"؟ هل المعارضة، كما تعرفها الديمقراطيات الغربية، ممكنة في البلدان العربية، او انها من مستوى ومحتوى يجعل الانظمة مقبولة بالمقارنة؟ . . . .

ولعل مثل هذا المعارض الذي هو عميل موجود اكثر في المعارضة العراقية، فهذه المعارضة تضم بعض افضل الشخصيات العربية لا العراقية، ومع ذلك فهي تضم شخصيات غير مؤهلة البتة لا تصلح للمقارنة الا بالنظام التي تحاول اطاحته، ثم تبقى لا تصلح).

لماذا التيار الديمقراطي العراقي المستقل

ان النجاح لايقاس الابالنجاح، وبدون شك فشلت التنظيمات السياسية العراقية المعارضة من اثبات نجاحها، والطريق الى جهنم ممهد بالنوايا الحسنة.

ولكن الفشل الذي منيت به معارضات ما بعد غزو الكويت، يجب ان لا يعني كما يرغب البعض القبول بدكتاتورية النظام بحجة الرضا باهون الشرين، لان دكتاتورية النظام الحاكم في بغداد تتحمل المسؤولية الاولى فيما وصل اليه عراق اليوم. ومن الناحية الاخرى لا يصح تبرير اخطاء هذه المعارضات بحجة، ليس بالامكان خير مما كان.

ومن هنا تأتى، بأعتقادي، الحاجة للتيار الديمقراطي العراقي المستقل عن الارادة الاجنبية ليُفعل قوى المعارضة كمشارك وليس كبديل. تيار عراقي الولاء، قادر ان يكسب ثقة الشعب العراقي بكل طوائفه وقومياته واحترام العالم الخارجي والاقليمي.

- ان صفة العراقية لمثل هذا التيار ليست وصفا للهوية فحسب، بل هي بمثابة المرجعية الفكرية، انطلاقاً من اولوية الشأن والأنتماء للعراق على الانتماء القومي- عربيا كان ام كردياً- او الانتماء المذهبي او الديني دون ان يعني ذلك ان "العراقية" هل الغاء للقومية او للاديان والطوائف، بل تعني جعل العراقية القاسم المشترك لأبناء البيت العراقي المتحرر من الهيمنة الاجنبية، تحت شعار العراق اولاً.

وديمقراطية "العراقية" ضرورة تحتمها الحاجة لاسلوب تعامل يمكننا كعراقيين من العيش المشترك. ان الديمقراطية بمعنى المشاركة في صنع القرار وتنفذه تجعل من التعددية القومية والمذهبية والفكرية مصدر غنى وقوة، واي فصل بين المواطنة العراقية والديمقراطية باسم الايديولوجية او الطائفية او القومية هو هدم للبيت العراقي.

- ان الدعوة للعراقية الديمقراطية ليست بديلاً عن الاسلامية او الشيوعية او القومية العربية او الكردية، بل هي اداة للمساهمة في توفير اطار يجمع ابناء البلد في صيغة (اطار جغرافي واسلوب حياة) تسمح بتعدد التيارات والمذاهب والقوميات.

- ان العراق في أزمته الحالية بحاجة الى طرف عراقي لايجد في فكره او ممارساته واهدافه، صعوبة في التعايش مع التيارات الفكرية، او التكتلات الاثنية المختلفة. فالتيار الديمقراطي العراقي المستقل المؤمن بالعراقية كأطار سياسي ومفهوم وطني والديمقراطية كاسلوب عمل سوف يجد نفسه متجانساً مع الكردي او العربي، وكذلك الشيعي او السني، المسلم وغير المسلم، كل ذلك تحت سقف وطني اسمه العراق ونظام تعددي تمثيلي انتخابي يحدد شروط اللعبة السياسية.

ان الخوف الذي يراود الكردي، نتيجة تجاربه الفاشلة مع التيار الاسلامي اوالقومي العربي، سوف يجد في التيار العراقي الديمقراطي حليفا له ضد الاضطهاد القومي او الايديولوجي.

كما ان الاسلامي الشيعي العراقي سوف يجد في التيار العراقي الديمقراطي المستقل ضمانا له ضد التمييز الطائفي او العزل السياسي، باسم العداء لايران او التعصب القومي العربي او الطائفي.

وبذات القدر سيكون التيار الديمقراطي العراقي المستقل حريصا على التحالف مع العربي السني لبناء صرح عراقي تعددي بعيدا عن التمييز الطائفي تحت ستار ديكتاتورية الاغلبية. وتبقى تطلعات المشروع القومي العربي او الكردي مشروعة مادامت تحكمها قواعد اللعبة الديمقراطية وحق الاختيار الطوعي.

كما سيجد اليسار العربي او الكردي العلماني في التيار الديمقراطي العراقي المستقل حليفا له ضد محاولات العزل او الاضطهاد باسم محاربة الشيوعية.

ان الاقليات القومية والاثنية التي طالما اضطهدت وعزلت، كالتركمان والفيلية والاشوريين لهم المصلحة بالتحالف مع تيار ديمقراطي يضع الانتماء العراقي على رأس اولوياته السياسية.

من هنا فالتيار الديمقراطي العراقي المستقل هو مع التعايش مع الاخرين، لان قوته هي من قوة كل الاخرين مجتمعين بمختلف انتمائتهم العرقية او الاثنية او المذهبة.

«العراقية الديمقراطية» والنظام الاقليمي المنشود

دول حسن جوار وليس دول فرض القرار

ان دعوة "العراقية الديمقراطية" لاقامة عراق مزدهر ومتألف وآمن ومستقر لا تستقيم الا في حالة استقرار اقليمي فالتعايش الاقليمي ضرورة لضمان التعايش الوطني العراقي. ليس لدعاة العراقية الديمقراطية مصلحة في مغامرات عسكرية، لكن سيكون لهم كل المصلحة في اقامة نظام اقليمي ديمقراطي يعتمد حسن الجوار وحل المشاكل بالوسائل السلمية. ان الجوار الذي فرضته الجغرافيا بين دول المنطقة يجب ان لايحكمه تاريخ محاولات فرض القرار والهيمنة على الجيران من منطلق الخوف والشك والاطماع. ان سياسات العديد من دول الجوار في محاولة فرض القرار على العراقيين جعلهم جزءاً من المشكلة العراقية بدلاً من يكونوا جزءاً من الحل. وان هدف التخلص من عراق توسيعي لايتم من خلال دعم او استبدال نظام دكتاتوري باخر، او بالابقاء على حالة الشلل والتمزق الوطني التي يعيشها العراق اليوم. ان دكتاتورية هتلر جاءت في اعقاب نظام فرضته دول الجوار على المانيا، ولم يستقيم الامن والسلم في اوربا الا باحترام القطرية الديمقراطية، مما اتاح الفرصة لألمانيا ان تصبح دولة ديمقراطية لها مصلحة في استقرار كل اوربا.

أزمة النظام الاقليمي لا تكمن في غياب عراق ديمقراطي فحسب، بل كذلك في غياب الديمقراطية في معظم دول المنطقة، اضافة لفقدان البعض منها للارادة المستقلة عن الدول الكبرى، ومن هذا المنطلق يصعب اتفاق دول الجوار على صيغة مشتركة لنظام اقليمي يسمح بتغيير لصالح الديمقراطية في العراق.

فهناك من يحركة الخوف من استعادة العراق لعافيته وبالتالي الى دور المعتدي; والبعض يريد التغيير ولكن بشروط، فالسعودية لاتريد ان تستفيد ايران من اي تغيير محتمل في العراق وعليه تعرقل اي مشروع يشم منه انتصاراً للشيعة العراقيين. كما يشترك الاتراك والايرانيون في رفض اي تغيير يعطي للاكراد حقوقهم القومية، وهو ما تفرضة اي صيغة ديمقراطية عراقية. كما تخشى سوريا من اكتمال الطوق الامريكي حولها، في حال سقوط العراق (وهو بعدها الجغرافي) في دائرة النفوذ الامريكي. وليس غريبا، تحت وطئة التناقضات الاقليمية، ان نسمع تصريحات من ايران وتركيا تلوح بالتطبيع الى حد التحالف مع بغداد، باسم المصالح الاقتصادية والامنية المشتركة، او محاربة الغرب الصليبي والامبريالية.

هل هناك فرصة للبديل العراقي الديمقراطي ؟

شهد تاريخ العراق تنظيمات سياسية عراقية شارك في بناءها عرب واكراد، شيعية وسنة، بدرجات متفاوته، كان من ابرزها الحزب الشيوعي العراقي، ولكنها لم تكن احزاب ديمقراطية. وتكاد تكون تجربة الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة الجادرجي النموذج الفريد لحزب عراقي الولاء وديمقراطي النهج، ولكن ثورة 14 تموز 1958 اجهضت مسيرته، لتكرس الحكم العسكري والدكتاتوري ليومنا هذا.

ان الشارع العراقي في الداخل والتجمعات العراقية في المنافي والمهجر عبرت بطريقة او بأخرى عن رفضها للمعارضةالعراقية التابعة للاجنبي. وهناك بوادر مواقف عراقية مستقلة متحررة من النفوذ الاجنبي، الدولي والاقليمي، اخذت شكل انسحاب حزب الدعوة الاسلامية من المؤتمر الوطني الموحد، وتلكؤ الى حد رفض عناصر وفصائل محسوبة على التيار القومي العربي الانضمام للجنة تنسيق العمل القومي في دمشق، كما ظهرت معارضة تكتلات ورموز كردية لسياسة المناصفة بين الحزبين الرئيسين الكرديين. وبالمقابل تزايد عدد العناصر والقوى العراقية التي تدعو الى اعتماد الانتخابات الحرة تحت اشراف دولي كاسلوب للخروج من المازق الوطني الحالي، ومن المفارقات ان قرار مجلس الامن 688 يطلب، اضافة الى وقف انتهاكات حقوق الانسان، من الحكومة العراقية فتح حوار مع القوى العراقية المختلفة. ولكن وللاسف الشديد، لا المعارضة المتصدرة والمعترف بها غربيا واقليميا تقبل بالحوار من اجل حل ديمقراطي، ولا الحكومة التي قدمت التنازل تلو التنازل للامم المتحدة، تجد مبررا للتسامح والانفتاح على الشعب، وبأستثناء التفاوض مع الاكراد بامل شق المعارضة، لا ترى بغداد مبررا للتفاوض مع المعارضة العربية.

ان "العراقية الديمقراطية" هي معادلة صعبة تزاوج بين رفض الهيمنة والتعبية بالمطالبة وممارسة الديمقراطية في الحكم وخارجه. ومأساتنا، هي في أولئك الذي ينددون بقيادة الاحزاب والتنظيمات المتحالفة مع بعض دول الجوار

او امريكا باسم العداء للامبريالية، وهم يفتقدون النهج الديمقراطي في سلوكهم في السلطة وخارجها. وبأولئك الذين يدعون ويكرسون التبعية والتقسيم الطائفي والقومي باسم التخلص من النظام.

ان الامل بعراق ديمقراطي يبقى اقرب الى الحلم منه الى الواقع، وفي عالم الاستبداد او التبعية للاجنبي تصبح حريتنا في احلامنا.

(الملف العراقي، العدد 25 - كانون الثاني 1994)

❋ ❋ ❋